

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠١١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣ :
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ولاتحاته التنفيذية :
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة :
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ بالتفويض
في بعض الاختصاصات :
وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية :

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مجاري فناة البط (القناة - الكويري -
السحارة) بمحطة الطيور بالخياطة - مركز دمياط لصالح محافظة دمياط والهيئة العامة
لتنمية الثروة السمكية - وزارة الزراعة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
بالمادة السابقة مساحة ٢,٥ فدان تقرباً بطول القناة ٣٩٩ م² وعرض ٢٥ م² والبين
حدودها بالمذكورة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء، في ١١ المحرم سنة ١٤٣٣ هـ
(الموافق ٦ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / عصام شرف

وزارة التنمية المحلية مذكرة إيضاحية

الموضوع : طلب استصدار قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتبار مشروع إنشاء مجرى قناة البط بمحطة الطيور بالخياطة مركز دمياط (القناة والكجرى والسحارة) من أعمال المنفعة العامة

تشرُّف بعرض الآتي :

- ١ - منطقة المزارع السمكية المقامة على مساحة (٥٠٠٠) فدان بمنطقة الهميشة بثالث الدبيبة ببحيرة المنزلة محافظة دمياط كانت تغذيها قناة تربط ما بين نهر النيل بعد سد فارسكور وببحيرة المنزلة مروراً « بمحطة البط بالخياطة » بفرض تحسين التيار المائي وخواص المياه بمنطقة المزارع المشار إليها .
- ٢ - قامت الشركة المتحدة للاتصال الداجنـى - تحت التصرفية - التابعة لوزارة الاستثمار ببيع « محطة الطيور المائية بالخياطة » لجامعة من المتغيرين (أحمد شوقي إبراهيم مجاهد وشركاه) بموجب عقد بيع ابتدائى مورخ ٤/١١/٢٠١١ وقام المشتري بدوره برد القناة في منطقة المحطة المباعة ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التلوث بالبحيرة وأضر المزارع السمكية ضرراً مباشراً على نحو يهدد بتسويف النشاط السمكي بمنطقة المزارع السمكية المشار إليها نتيجة ارتفاع نسبة التلوث داخل هذه المنطقة والمناطق المحيطة بها .
- ٣ - بناءً على طلب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للثروة السمكية - المسئولة عن منطقة المزارع - رفع وزير الزراعة مذكرة للعرض على رئيس مجلس الوزراء بطلب نزع ملكية (فدانان و ١٢ قيراطاً) من أراضي المحطة المباعة سالف الإشارة إليها - بطول (٣٩٩ متراً) وبعرض (٢٥) متراً - والتي كانت مخصصة للقناة داخل المحطة .

٤ - ويكتابه رقم (٧٥٤) بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٣ إلى السيد اللواء، أمين عام وزارة الدفاع طلب السيد اللواء، محافظ دمياط - تفعيل طلب وزارة الزراعة وذلك استناداً إلى مسئولية العامة في حماية الصحة العامة في نطاق المحافظة .

وقد أحالت وزارة الدفاع الموضوع إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالكتاب رقم ٢٣/١٦/٤ بتاريخ ٢٠١١/٩/٥

٥ - وأخيراً طلب السيد اللواء، محافظ دمياط معونة وزارة التنمية المحلية لتفعيل المشروع لإزالة شكاوى أهالى المنطقة ، ومن ثم قامت الوزارة بدراسة الموضوع وخلصت الدراسة إلى ما يأتى :

(أ) ختمية تنفيذ المشروع حماية للصحة العامة والبيئة من التلوث ، وصوناً للثروة السمكية في منطقة المزارع .

(ب) ضرورة تقرير صفة النفع العام للمشروع ونزع ملكية الأراضي التي كانت مخصصة للقناة داخل المحطة سالف الإشارة إليها وفق أحكام القانون

رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠

وحيث تنضم وزارة التنمية المحلية إلى كل من وزارة الزراعة ومحافظة دمياط في المطالبة بتفعيل المشروع المعروض لما سلف بيانه من أسباب .

وتقديراً لاستصدار قرار بتقرير صفة النفع العام للمشروع عملاً لنص المادة (٢) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع الملكية لمنفعة العامة ، قامت الوزارة باستيفاء الأوراق الالزامية لذلك وهي :

(أ) صورة المذكرة التفصيلية ببيان المشروع التي أعدتها الجهة صاحبة الولاية على المشروع - وزارة الزراعة - والسابق رفعها إلى مجلس الوزراء .

(ب) كروكي للمشروع والخرائط والرسومات الخاصة بالعقارات الالزامة له .

(ج) خريطة توضح الإحداثيات والجزء المراد نزع ملكيته .

كما قامت الوزارة بإعداد مشروع قرار تقرير صفة النفع العام للمشروع - المرافق .

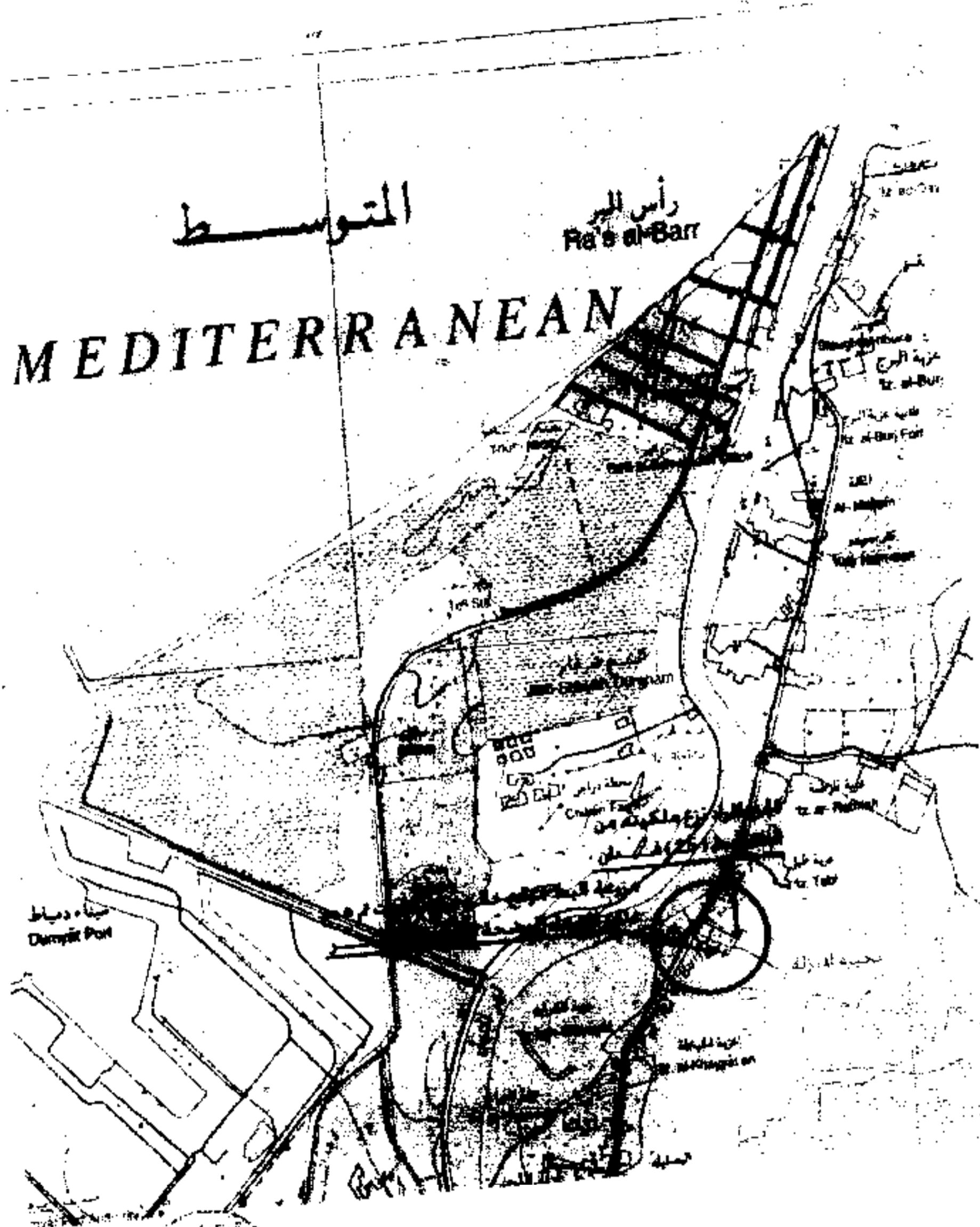
وعلى مقتضى ما تقدم نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا الكتاب المستندات
سالفه البيان آملين التفضل باتخاذ اللازم نحو استصدار قرار من المجلس الأعلى
للحرب المسلحة بتقرير صفة النفع العام للمشروع المعروض ، مالم يكن ثمة تفويض
في هذا الاختصاص قد صدر منه لمجلس الوزراء ، وذلك توطئة للمشروع في تنفيذه
بالتنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن .

وتفضوا سعادتكم بقبول وافر التحية

وزير التنمية المحلية

المستشار الدكتور / محمد احمد عطية

مصدر معيّن لـ ناشر رقم ٢٠٠٤ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٥



خريطة رقم SHEET NH36-N1d

٦
١٢٨٨

